

بحث في صيغ الظهار

للدكتور خالد بن علي بن محمد المشيقح^(١)

المقدمة :

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾^(٢)

﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾^(٣)

﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾^(٤)

أما بعد : إن من تمام نعم الله وعظيم منته أن هدى هذه

(١) الأستاذ المشارك بكلية الشريعة وأصول الدين بالقصيم .

(٢) سورة آل عمران، الآية ١٠٢ .

(٣) سورة النساء، الآية ١ .

(٤) سورة الأحزاب، الآيتان ٧٠، ٧١ .

الأمة إلى هذا الدين القويم، والصراط المستقيم الذي به تصلح نفوسهم، وتهذب أخلاقهم، وتنظم معاملاتهم، ويصح سلوكهم وتقوم حياتهم وفق توجيه قرآني وهدى نبوي، تضمنا علماً هو أجل العلوم قدراً، وأعلاها فخراً، وأبلغها فضيلة وأشرفها مكانة، وهو علم الشرع الشريف وبيان أحكامه وتفصيل حلاله وحرامه .

كل ذلك ليقوم العباد بالحق الذي من أجله خلقوا؛ وهو عبادته على الوجه الذي ارتضى لهم، قال الله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ ^(١)، وقال تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ ^(٢)، وقال تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴾ ^(٣) .

ولقد شرع الله عز وجل الزواج بين الذكر والأنثى؛ لما يترتب على ذلك من مصالح عظيمة، منها : الاستجابة لأمر الله وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم، وموافقة الفطرة، وتكثير الأمة، وتحقيق مباهة النبي صلى الله عليه وسلم، وحفظ المجتمع، والأعراض والأنساب، والفروج والأبصار، وسعادة الجنسين وغير ذلك مما لا يخفى، ورتب لهذا الاقتران بين الجنسين أحكاماً كثيرة، منها أحكام الظهار .

(١) سورة الذاريات، الآية ٥٦ .

(٢) سورة الحج، الآية ٧٧ .

(٣) سورة البينة، الآية ٥ .

ولما كانت الحاجة قائمة إلى تبين أحكام هذا الباب من كلام أهل العلم المعتمد على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وأقوال صحابته، ولم أقف على مؤلف جامع لمسائل هذا الباب، قمت بجمع مسائله، وقد أفردت منه في هذه الكتابة مبحث : « صيغ الظهار » .

وقد تضمن هذا البحث ما يلي :

المقدمة .

التمهيد، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : شرح مفردات العنوان اللغوية .

المطلب الثاني : بيان حقيقة الظهار الشرعية .

المبحث الأول : حكم الظهار وأدلته .

المبحث الثاني : صيغ الظهار، وفيه مطالب :

المطلب الأول : تشبيه الزوجة بظهر الأم .

المطلب الثاني : تشبيه الزوجة بظهر من تحرم عليه على

التأيد من أقاربه .

المطلب الثالث : تشبيه الزوجة بظهر من تحرم عليه على

التأيد سوى أقاربه .

المطلب الرابع : تشبيه الزوجة بظهر من تحرم عليه على

التأقيت .

المطلب الخامس : تشبيه الزوجة بظهر ذكر .

المطلب السادس : تشبيه عضو من أعضاء الزوجة بظهر الأم أو بعضو من أعضائها .

المطلب السابع : تشبيه الزوجة بظهر بهيمة، ونحوها .

المطلب الثامن : تشبيه الزوجة بالأم بحذف لفظ الظهر .

المطلب التاسع : قول الزوج لزوجته : أنتِ كأمي ، أو أنتِ أُمي .

المبحث الثالث : تشبيه الزوجة زوجها بظهر أبيها .

المبحث الرابع : المظاهرة من نسائه بكلمة أو كلمات .

المبحث الخامس : تكرار صيغة الظهار .

هذا وقد سلكت في كتابته المنهج العلمي المتعلق بتحرير مذاهب الأئمة من كتبهم، وذكر أدلتهم، مع ترقيم الآيات القرآنية، وتخريج الأحاديث والآثار . . . إلخ .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه .

التمهيد، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : شرح مفردات التعريف اللغوية^(١)، وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : تعريف الصيغ لغة :

الصيغ : جمع صيغة، والصيغة أصلها الواو مثل القيمة .

(١) ينظر : الصحاح (١٣٢٤/٤) ولسان العرب (٤٤٢/٨) والمصباح المنير (٣٥٢/٢) مادة : « صيغ » .

بحث في صيغ الظهار ————— د. خالد بن علي المشيقح

وصيغة الله : خلقتة ، والصيغة : العمل والتقدير ، وهذا صوغ هذا إذا كان على قدره ، وصيغة القول كذا : أي مثاله وصورته على التشبيه بالعمل والتقدير .

فتلخص أن الصيغة تطلق لغة : على الخلق ، والعمل ، والتقدير ، ومثال الشيء وصورته ، وأقرب هذه المعاني لموضوعنا هو المعنى الأخير ، والله أعلم .

المسألة الثانية : تعريف الظهار لغة :

قال ابن فارس^(١) : « الظاء والهاء والراء أصل صحيح واحد ، يدل على قوة وبروز ، من ذلك ظهر الشيء يظهر ظهوراً فهو ظاهر إذا انكشف وبرز ؛ ولذلك سمي وقت الظهر والظهيرة ، وهو أظهر أوقات النهار ، وأضوؤها ، والأصل فيه كله : ظهر الإنسان ، وهو خلاف بطنه ، وهو يجمع البروز والقوة ، ويقال للركاب الظهر ؛ لأن الذي يحمل منها الشيء ظهورها ... »^(٢) .

وفي اللسان : « الظهر من كل شيء : خلاف البطن ، والظهر من الإنسان : من لدن مؤخر الكاهل إلى أدنى العجز عند آخره ، مذكر لا غير ... والجمع أظهر ، وظهور ، وظهران »^(٣) .

(١) أحمد بن فارس بن زكريا ، أبو الحسين الرازي ، من أئمة اللغة ، ولد بقروين ، وأكثر الإقامة بالري ، من مؤلفاته : « المجمل » و « مقاييس اللغة » و « فقه اللغة » مات سنة ٣٩٥ هـ . سير أعلام النبلاء ١٧ / ١٠٣ ، ووفيات الأعيان ١ / ١١٨ .

(٢) معجم مقاييس اللغة ٣ / ٤٧١ ، مادة (ظهر) .

(٣) لسان العرب ٤ / ٥٢٠ ، مادة (ظهر) .

والظهار : مشتق من الظهر؛ لأن الوطاء ركوب، والركوب غالباً إنما يكون على الظهر^(١).

مصدر ظاهر من امرأته إذا قال لها : أنتِ علي كظهر أمي، ولفظ ظهر يطلق لغة على معان منها :

مقابلة الظهر للظهر حقيقة : يقال : ظاهرته، إذا قابلت ظهرك لظهره حقيقة .

والبروز بعد الخفاء : يقال : ظهر لي رأي، إذا علمت ما لم تكن علمته .

والغلبة : يقال : ظهر على عدوه إذا غلبه، قال تعالى : ﴿ فَاصْبِرْ حَتَّىٰ يَخْرُجَ الْغَافِرُونَ ﴾^(٢).

والتبين : يقال : ظهر الحمل إذا تبين .

والنصرة : يقال : تظاهر القوم، إذا تناصروا .

وعلى العلو : قال تعالى : ﴿ فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ ﴾^(٣) أي يعلوه^(٤).

والتقاطع : يقال : تظاهروا أي تقاطعوا .

والتحري والاحتياط : يقال : استظهرت في طلب الشيء

(١) الشرح الصغير ٤٨٣/١ .

(٢) سورة الصف، الآية ١٤ .

(٣) سورة الكهف، الآية ٩٧ .

(٤) انظر : الصحاح ٧٣١/٢، لسان العرب ٥٢٦/٤، مادة (ظهر) .

تحرير، وأخذت بالاحتياط .

والظفر : يقال : ظهر بالشيء أي ظفر به .

والتعاون : يقال : ظاهر فلان فلاناً عاونه .

والخروج : يقال : ظهر من بلد كذا إذا خرج منه .

والقوة : يقال : ظهر فلان على فلان، أي قوي عليه^(١) .

وفي المصباح : « وإنما خص بذكر الظهر؛ لأنه من الدابة موضع الركوب، والمرأة مركوبة وقت الغشيان، فركوب الأم مستعار من ركوب الدابة، ثم شبه ركوب الزوجة بركوب الأم الممتنع، وهو استعارة لطيفة، فكأنه قال : ركوبك للنكاح حرام علي كركوب أُمي »^(٢) .

المطلب الثاني : بيان حقيقة الظهار الشرعية :

ذكر العلماء رحمهم الله تعالى للظهار تعاريف متعددة، ترجع إلى ما استنبطوه من أدلة الظهار، مما يكون ظهاراً، وما لا يكون، وما يشترط لصحة الظهار، وما لا يشترط، وغير ذلك .

فمن تعاريف الحنفية :

« تشبيه المسلم زوجته، ولو كتابية، أو صغيرة، أو مجنونة، أو تشبيه ما يعبر به عنها من أعضائها، أو تشبيه شائع

(١) الصحاح ٧٣١/٢، ومعجم مقاييس اللغة ٤٧١/٣، ولسان العرب ٥٢٦/٤

مادة (ظهر) والمصباح المنير ٣٨٧/٢ .

(٢) المصباح المنير ٣٨٨/٢ .

منها بمحرم عليه تأييداً»^(١).

قوله : « المسلم » أخرج الذمي .

قوله : « ما يعبر عنها من أعضائها » أي يعبر به عن كل الزوجة كالرأس .

ومن تعاريف المالكية :

« تشبيه المسلم من تحل بالأصالة من زوجة أو أمة، أو جزؤها بظهر مُحَرَّم »^(٢).

قوله : « من تحل بالأصالة من زوجة أو أمة » يشمل المحرمة لعارض كالمُحَرَّمَة، والرجعية، فإذا قال لزوجته الرجعية : أنت عليّ كظهر أُمِّي، فظهار .

قوله : « مُحَرَّم » بضم الميم، وفتح الحاء، وتشديد الراء المفتوحة، قوله « أصالة »، فلو شبه زوجته بامرأته الحائض، أو النفساء، أو المحرمة بحج أو عمرة، فلاظهار .

قوله : « أو جزؤها » يشمل الحقيقي كالرأس، والحكمي كالشعر والريق .

ومن تعاريف الشافعية :

« تشبيه الزوجة غير البائن بأنثى لم تكن حلاً »^(٣).

(١) الدر المختار ٤٦٦/٣ .

(٢) الشرح الكبير للدردير ٤٣٩/٢ .

(٣) مغني المحتاج ٣٥٢/٣ .

قوله : « الزوجة » يشمل الصغيرة، والكبيرة، والمسلمة، والذمية .

قوله : « غير البائن »؛ لكي يشمل الرجعية .

قوله : « بأنثى لم تكن حلاً »؛ ليخرج من طراً تحريمها كزوجة ابنه ونحوها، فالتشبيه بها لا يكون ظهاراً .

ومن تعاريف الحنابلة :

« أن يشبه امرأته أو عضواً منها، بظهر من تحرم عليه على التأبید، أو بها، أو بعضو منها »^(١).

قوله : « أو عضواً منها » كالوجه، والرأس، واليد، ونحو ذلك، دون ما هو في حكم المنفصل كالشعر، والظفر، والسن، وكذا العرق، والدم، والريق، والروح .

قوله : « التأبید » يشمل من تحرم عليه على التأبید من ذوي رحمه كالعمة والخالة ونحوها، ومن ليس من ذوي رحمه كالأم المرضعة، وزوجة الأب، ونحوهما .

وقوله : « على التأبید » يخرج من تحرم عليه على التأقیت كأخت الزوجة ونحوها .

قوله : « أو بعضو منها » كرأس أمه، أو رأس أخته ونحو ذلك، دون ما هو في حكم المنفصل كالشعر ونحوه كما تقدم .

ومن تعاريفهم أيضاً : « أن يشبه امرأته، أو عضواً منها بمن

(١) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٢٨/٢٣ .

تحرم عليه ولو إلى أمد، أو بعضو منها، أو بذَكَرٍ أو بعضو منه^(١).

قوله : « بمن تحرم عليه » من نسب، أو رضاع، أو صهر .
قوله : « ولو إلى أمد » ؛ لكي يشمل أخت الزوجة،
وخالتها .

التعريف المختار :

يظهر لي من خلال دراستي لأحكام الظهار التعريف الآتي
للظهار : « أن يشبه زوجته بمن تحرم عليه على التأيد » .

المبحث الأول : حكمه، وأدلته :

أمّا حكم الظهار التكليفي، فمحرم ولا يجوز، بدلالة
الكتاب والسنة والإجماع، وقد صرح بعض العلماء بأنه من
الكبائر^(٢).

أمّا الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ
وَزُورًا ﴾^(٣).

قال ابن القيم^(٤) رحمه الله : « ومنها أن الظهار حرام لا

(١) المنتهى ٣٢٤/٢ .

(٢) حاشية الدسوقي ٤٣٩/٢، ومغني المحتاج ٣٥٢/٣، ونهاية المحتاج
٨٢/٧ .

(٣) سورة المجادلة، الآية ٢ .

(٤) ابن القيم : محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي، أبو عبدالله، ولد
سنة ٦٩١ هـ، وتفقه على شيخ الإسلام ابن تيمية حتى صار من أبرز =

يجوز الإقدام عليه؛ لأنه كما أخبر الله عنه منكر من القول وزور، وكلاهما حرام، والفرق بين جهة كونه منكراً وجهة كونه زوراً، أن قوله : أنت علي كظهر أمي يتضمن إخباره عنها بذلك، وإنشاء تحريمها، فهو يتضمن إخباراً وإنشاءً، فهو خبر زور، وإنشاء منكر، فإن الزور هو الباطل خلاف الحق الثابت، والمنكر خلاف المعروف، وختم سبحانه الآية بقوله تعالى : ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوءٌ عَفُوءٌ﴾ . وفيه إشعار بقيام سبب الإثم الذي لولا عفو الله ومغفرته لآخذ به ^(١).

وأما السنة : فمنها : حديث سلمة بن صخر رضي الله عنه قال : « كنت امرءاً أصيب من النساء ما لا يصيب غيري، فلما دخل شهر رمضان خفت أن أصيب من امرأتي شيئاً يتابع ^(٢) بي حتى أصبح، فظاهرت منها حتى ينسلخ شهر رمضان، فبينما هي تخدمني ذات ليلة، إذ تكشف لي منها شيء، فلم ألبث أن نزوت عليها، فلما أصبحت خرجت إلى قومي، فأخبرتهم الخبر، وقلت : امشوا معي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، قالوا : لا والله، فانطلقت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته . فقال : أنت بذاك يا سلمة ؟ قلت : أنا بذاك يا رسول الله مرتين،

= تلاميذه، من كتبه : زاد المعاد، وإعلام الموقعين، والطرق الحكمية .
مات سنة ٧٥١ هـ . (الذيل على طبقات الحنابلة ٤٤٧/٢ ، والمقصد
الأرشد ٣٨٤/٢) .

(١) زاد المعاد ٣٢٦/٥ .

(٢) أي يلازمي، فلا أستطيع الفكاك منه . ينظر : لسان العرب ٣٨/٨ .

وأنا صابر لأمر الله فاحكم فيَّ ما أراك الله . قال : حرر رقبة . قلت : والذي بعثك بالحق ما أملك رقبة غيرها وضربت صفحة رقبتي . قال : فصم شهرين متتابعين . قلت : وهل أصبت الذي أصبت إلا من الصيام ؟! قال : فأطعم وسقاً من تمر بين ستين مسكيناً . قلت : والذي بعثك بالحق لقد بتنا وحشين ما لنا طعام . قال : فانطلق إلى صاحب صدقة بني زريق فليدفعها إليك ، فأطعم ستين مسكيناً وسقاً من تمر وكل أنت وعيالك بقيتها . فرجعت إلى قومي ، فقلت : وجدت عندكم الضيق وسوء الرأي ، ووجدت عند النبي صلى الله عليه وسلم السعة وحسن الرأي ، وقد أمرني ، أو أمر لي بصدقتكم»^(١) .

(١) أخرجه أبو داود في الطلاق، باب في الظهار (ح ٢٢١٣) والترمذي في تفسير القرآن، سورة المجادلة (ح ٣٢٩٥) وابن ماجه في الطلاق، باب المظاهر يجامع قبل أن يُكْفَر ٦٣/٣ (ح ٢٠٦٤) والحاكم ٢/٢٢١، والدارمي ٢/٢١٧، وأحمد في المسند ٤/٣٧ - مختصراً - وابن الجارود ٣/٦٧، والطبراني في الكبير ٧/٤٣، والبيهقي ٧/٣٨٥، كلهم من طرق عن محمد بن إسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سليمان بن يسار، قال الترمذي : « هذا حديث حسن » .

وقال : قال البخاري : « سليمان بن يسار لم يسمع عندي من سلمة بن صخر » . وقال الحافظ في التلخيص ٣/٢٤٩ : « وأعله عبدالحق بالانقطاع ، وأن سليمان لم يدرك سلمة » . وعليه فقول الحافظ في الفتحة : « إسناده حسن » فيه نظر . وقد توبع سليمان بن يسار عليه .

وأخرجه الترمذي في الطلاق، باب ما جاء في المظاهر يواقع قبل أن يكفر (ح ١١٩٨) وعبدالرزاق ٦/٤٣١، والطبراني في الكبير ٧/٤٢، =

ومنها : حديث ابن عباس رضي الله عنهما : « أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم قد ظاهر من امرأته فوق عليها ، فقال : يا رسول الله إني ظاهرت من امرأتي فوقت عليها قبل أن أكفر ؟ فقال : ما حملك على ذلك يرحمك الله ؟ قال : رأيت خلخالها في ضوء القمر ، قال : فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله به »^(١) . لكنه مرسل .

= ٤٣ ، والبيهقي في الكبرى ٣٩٠/٧ ، من طرق عن يحيى بن أبي كثير ، ثنا أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف ، ومحمد بن عبدالرحمن بن ثوبان : أن سلمة بن صخر ، فذكر نحوه .

قال الترمذي : « حسن غريب » وقال الحاكم : « هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه » .
لكن أشار البيهقي إلى كونه مرسلًا .

ورواية سليمان بن يسار عن سلمة بن صخر وإن كان لم يسمع منه ، إلا أنه كان مولى لأم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، وأيضاً تابعه أبو سلمة بن عبدالرحمن ، ومحمد بن عبدالرحمن كلاهما عن سلمة بن صخر ، وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما يأتي مما يدل على ثبوته .

(١) أخرجه أبوداود في الطلاق ، باب في الظهار (ح ٢٢٢١) من طريق سفيان بن عيينة عن الحكم بن أبان عن عكرمة « أن رجلاً ظاهر من امرأته ... » مرسلًا .

وأخرجه سعيد بن منصور ١٥/٢ ، وأبوداود (ح ٢٢٢٥) من طريق معتمر بن سليمان عن الحكم عن عكرمة ، قال : « جاء رجل للنبي صلى الله عليه وسلم ... » مرسلًا . وأخرجه سعيد بن منصور ١٥/٢ عن إسماعيل بن علية عن الحكم عن عكرمة مرسلًا ، وأخرجه أبوداود =

ومنها : حديث خويلة بنت مالك بن ثعلبة رضي الله عنها قالت : « ظاهر مني زوجي أوس بن الصامت، فجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم أشكو إليه، ورسول الله يجادلني فيه، ويقول : اتقي الله فإنه ابن عمك . فما برحت حتى نزل القرآن

= (٢٢٢٣) من طريق زياد بن أيوب عن إسماعيل عن الحكم عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأخرجه ابن ماجه (ح ٢٠٦٥) من طريق غندر عن معمر بن راشد عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما متصلًا .

وأخرجه أبو داود (٢٢٢٥) والترمذي (ح ١١٩٩) وصححه، والنسائي ١٦٧/٦، وابن الجارود ٦٧/٣، والطبراني ٢٣٦/١١، من طريق الفضل بن موسى عن معمر بن راشد عن الحكم عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما متصلًا .

وأخرجه الحاكم ٢٠٤/٢، والبيهقي ٣٨٦/٧ عن حفص بن عمر العدني عن الحكم به، قال الذهبي : « العدني غير ثقة » .

وأخرجه الدارقطني ٣١٦/٤، والحاكم، والبيهقي، والطبراني في الكبير (ح ١٠٨٨٧) عن إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس به، وصححه الحاكم، وقال الذهبي : « إسماعيل واه » .

وأخرجه عبدالرزاق ٤٣٠/٦ من طريق معمر بن راشد عن الحكم عن عكرمة مرسلاً .

قال النسائي كما في التحفة ١٢٣/٥ : « والمرسل أولى بالصواب من المسند » .

وذكره ابن أبي حاتم في العلل (ح ١١٩٤، ١٣٠٧) عن الوليد بن مسلم عن ابن جريج عن الحكم موصولاً، وقال : « قال أبي : هو خطأ إنما هو عن عكرمة مرسلاً، وذكره أيضاً (ح ١٣٠٩) من طريق إسماعيل بن مسلم، وقال : إنما هو عن طاووس مرسلاً » .

﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾ إلى الفرض^(١)، فقال : يعتق رقبة . قالت : لا يجد . قال : فيصوم شهرين متتابعين . قالت : يا رسول الله إنه شيخ كبير ما به من صيام . قال : فليطعم ستين مسكيناً . قالت : ما عنده من شيء يتصدق به . قالت : فأتي ساعتئذ بعرق من تمر . قلت : يا رسول الله فإني أعينه بعرق آخر . قال : قد أحسنت اذهبي فأطعمي بها عنه ستين مسكيناً، وارجعي إلى ابن عمك^(٢) . قال : والعرق : ستون مدّاً .

- (١) أي إلى ما فرض الله في هذه الآيات من كفارة الظهار .
(٢) إسناده لا بأس به، وحسنه الحافظ في الفتح ٣٤٣/٩، وأخرجه الإمام أحمد ٤١٠/٦، وأبو داود في الطلاق، باب في الظهار (٢٢١٤) وابن الجارود (٧٤٦) وابن حبان (١٣٣٤) موارد، والبيهقي ٣٨٩/٧، من طريق محمد بن إسحاق قال : حدثني معمر بن عبدالله بن حنظلة عن يوسف بن عبدالله بن سلام عن خويلة .
قال الذهبي في الميزان ١٥٥/٤ عن معمر بن عبدالله : « كان في زمن التابعين لا يعرف، وذكره ابن حبان في ثقافته، ما حدث عنه سوى ابن إسحاق بخبر مظاهرة أوس بن الصامت » .
وقال الحافظ في التقريب ٢٦٦/٢ : « مقبول » أي عند المتابعة .
وللحديث شواهد يتقوى بها، منها :

ما أخرجه سعيد بن منصور (ح ١٣٢٤) والبيهقي ٣٨٩/٧، والبخاري في شرح السنة (ح ٢٣٦٤) وغيرهم من طريق محمد بن أبي حرملة عن عطاء بن يسار به مرسلًا مختصرًا ومطولاً .

قال البيهقي : « هذا مرسل، وهو شاهد للموصول قبله » .
وشاهد آخر أخرجه ابن ماجه في الطلاق، باب الظهار (ح ٢٠٦٣) والحاكم ٤٨١/٢، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، من طريق تميم بن =

.....

= سلمة السلمي عن عروة قال : قالت عائشة رضي الله عنها : « تبارك الذي وسع سمعه كل شيء إني لأسمع كلام خولة بنت ثعلبة، ويخفي عليّ بعضه، وهي تشتكي زوجها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تقول : يا رسول الله أكل شبابي، ونثرت له بطني، حتى إذا كبرت سني، وانقطع له ولدي ظاهر مني، اللهم إني أشكو إليك . قالت عائشة : فما برحت حتى نزل جبريل عليه السلام بهؤلاء الآيات : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾ قال : وزوجها أوس بن الصامت » .

وأصله في البخاري معلقاً في كتاب التوحيد، باب وكان الله سميعاً بصيراً ٣٧٢/١٣ فتح، والنسائي ١٠٣/٢، قال الأعمش عن تميم عن عروة عن عائشة قالت : الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات، فأنزل الله تعالى على النبي صلى الله عليه وسلم : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾ .

وأخرجه الحاكم ٤٨١/٢، والبيهقي ٣٩٠/٧، وابن حزم ٥٢/١٠ من طريق محمد بن الفضل ثنا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها : « أن جميلة كانت امرأة أوس بن الصامت، وكان أوس امرأً به لم، فإذا اشتد لممه ظاهر من امرأته، فأنزل الله فيه كفارة الظهار » . صححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وقال ابن حزم : « ولا يصح في الظهار إلا هذا الخبر وحده، إلا خبراً نذكره بعد هذا إن شاء الله » . وصححه ابن القيم في الهدى ٣٣٣/٥ .

وشاهد ثالث : أخرجه سعيد بن منصور ٧٥/٨، من طريق صالح بن كيسان، وهو مرسل صحيح .

ورابع : أخرجه ابن جرير ٢/٢٨، وابن عدي في الكامل ٢٤/٣، عن أبي العالية مرسلًا .

وخامس : أخرجه الدارقطني ٣١٦/٣ عن قتادة عن أنس : أن أوس بن الصامت ظاهر ... إلخ .

= وهو عند ابن جرير عن قتادة مرسلًا .

وأما الإجماع : فقال ابن المنذر : « وأجمعوا على أن صريح الظهار أن يقول الرجل لامرأته : أنتِ علي كظهر أمي . وأجمعوا على أن ظهار العبد مثل ظهار الحر »^(١).

وأما حكمه الوضعي : فصحيح ، وتترتب عليه آثاره وأحكامه ، إذا توفرت فيه شروط صحته .

المبحث الثاني : صيغ الظهار :

المطلب الأول : تشبيه الزوجة بظهر الأم :

بأن يقول لزوجته : أنتِ علي كظهر أمي . وهذا ظهار بالإجماع .

قال ابن المنذر : « أجمع أهل العلم على أن تصريح الظهار أن يقول : أنتِ علي كظهر أمي »^(٢) .
ودليل ذلك : ما تقدم من أدلة الظهار^(٣) .

= وسادس : أخرجه ابن جرير ٣/٢٨ عن عكرمة عن ابن عباس « كان

أول من ظاهر في الإسلام أوس بن الصامت . . . » الحديث .

(١) الإجماع ، ص ١٠٥ ، ومراتب الإجماع لابن حزم ، ص ٨١ ، والإفصاح ٦٣/٢ ، وبداية المجتهد ١٠٥/٢ .

(٢) الإجماع لابن المنذر ، ص ١٠٥ ، والمغني ٥٧/١١ ، وحاشية ابن عابدين ٤٦٥/٣ ، وانظر : أحكام القرآن للجصاص ٤٢٢/٣ ، والمدونة ٢٩٦/٢ ، والتفريع ٩٤/٢ ، وبداية المجتهد ١٠٥/٢ ، والشرح الصغير ٤٨٤/١ ، والأم ٢٧٧/٥ ، ومغني المحتاج ٣/٣٥٢ ، والإقناع للشربيني ١١٦/٢ ، والكافي لابن قدامة ٣/٣٥٢ .

(٣) انظر : ص ٣٣٠ وما بعدها .

وفي معنى هذا قوله : جملتك، أو نفسك، أو ذاتك، أو جسمك، أو بدنك علي كظهر أمي .

وكذا قوله : أنت علي كبدن أمي، أو جسمها، أو ذاتها؛ لدخول الظهر فيها^(١) .

المطلب الثاني : تشبيه الزوجة بظهر من تحرم عليه على التأييد من أقاربه :

كجدته، وعمته، وخالته، وأخته، ونحو ذلك .

فاختلف أهل العلم في كونه ظهاراً على قولين :

القول الأول : أنه ظهار . وهو قول جمهور أهل العلم .

فهو مذهب الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥)، وقال به : الحسن^(٦)، وعطاء^(٧)،

(١) الأم ٢٧٧/٥، وروضة الطالبين ٢٦٢/٨ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٤٢٢/٣، وفتح القدير ٨٥/٤، والبحر الرائق ١٠١/٤ .

(٣) المدونة ٢٩٦/٢، والكافي لابن عبد البر ٦٠٣/٢، والتفريع ٩٤/٢، والشرح الصغير ٤٨٤/١ .

(٤) الأم ٢٧٧/٥، مغني المحتاج ٣٥٢/٣، ونهاية المحتاج ٨٣/٧ .

(٥) الكافي ٢٥٥/٣، والمحرر ٨٩/٢، وشرح الزركشي ٤٧٩/٥ .

(٦) الحسن بن أبي الحسن البصري، أبو سعيد، من أئمة التابعين . مات سنة (١١٠ هـ) . (طبقات الحفاظ ص ٢٨، والتقريب ١٦٥/١) .

(٧) عطاء بن أبي رباح القرشي مولاهم، من أئمة التابعين، انتهت إليه الفتوى بمكة . توفي سنة (١١٤ هـ) . (تذكرة الحفاظ ٩٨/١، تهذيب ١٩٩/٧) .

والشعبي^(١)، والنخعي^(٢)، والزهري^(٣)، والثوري^(٤).

القول الثاني : أنه لا يكون ظهاراً إلا بالأم أو الجدة .

وهو أحد قولي الشافعي في القديم^(٥).

الأدلة : استدلال الجمهور بالأدلة الآتية :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ﴾^(٦) ،
وهؤلاء محرمات بالقربة على التأيد فأخذن حكم الأم^(٧).

٢ - ولأنها جهة من النسب متأبدة التحريم كالأمومة^(٨).

ودليل القول الثاني : قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِّنْ نِّسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهُتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدَنَّهُمْ ﴾^(٩) ، فهذا في

(١) عامر بن شراحيل الشعبي الكوفي، أبو عمرو، من أجل علماء التابعين،
سمع من بعض كبراء الصحابة، ومن أئمة الحديث . توفي (١٠٣ هـ) .
(طبقات ابن سعد ٢٤٦/٦ ، وسير أعلام النبلاء ٢٩٤/٤) .

(٢) إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمران من كبار التابعين، وأئمة
الحديث . توفي سنة (٩٦ هـ) . (طبقات ابن سعد ١٨٨/٦ ، وتهذيب
التهذيب ١٧٧/١) .

(٣) محمد بن مسلم بن شهاب الزهري من حفاظ التابعين ومن أئمة الحديث .
مات سنة (١٢٤ هـ) . (تذكرة الحفاظ ١٠٨/١ ، وسير أعلام النبلاء ٣٢٦/٥) .

(٤) الشرح الكبير مع الإنصاف ٢٢٨/٢٣ .

(٥) روضة الطالبين ٢٦٤/٨ .

(٦) سورة المجادلة، الآية ٢ .

(٧) الإشراف ١٤٦/٢ .

(٨) المصدر السابق .

(٩) سورة المجادلة، الآية ٢ .

الأم، والجددة أم أيضاً .

ونوقش هذا الاستدلال : بأن تعليقه بالأم لا يمنع الحكم في غيرها إذا كانت مثلها^(١) .

القول الثالث : أنه لا يكون ظهاراً مطلقاً .

وهو مذهب الظاهرية^(٢) .

إذ الظهار عند الظاهرية لا يكون إلا بالتشبيه بظهر الأم، وتكرير اللفظ مرة أخرى .

وحجته : قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا ﴾ .

وجه الدلالة : أن العرب لا يعقل في لغاتها العود إلى الشيء إلا فعل مثله مرة ثانية .

ونوقش من وجهين :

الأول : أنه لو كان معنى العود إعادة اللفظ مرة أخرى، لقال : ثم يعيدون ما قالوا، لأنه يقال : أعاد كلامه بعينه، وأما عاد فإنما هو في الأفعال .

الثاني : أنه لا يعرف عن أحد من السلف من الصحابة أو التابعين أن المراد إعادة اللفظ مرة أخرى .

(١) الشرح الكبير مع الإنصاف (٢٢٩/٢٣) .

(٢) المحلى (٤٩/١٠) .

الترجيح :

الراجح - والله أعلم - ما ذهب إليه جمهور أهل العلم من أن تشبيه الزوجة بظهر من تحرم عليه على التأييد من أقاربه أنه ظهار؛ إذ الشريعة لا تفرق بين المتماثلات .

المطلب الثالث : تشبيه الزوجة بظهر من تحرم عليه على التأييد سوى الأقارب :

كالأمهات المرضعات، والأخوات من الرضاعة، وحلائل الآباء والأبناء، وأمهات النساء، والربائب اللاتي دخل بأمهاتهن . وقد اختلف العلماء في المسألة على قولين :

القول الأول : أنه ظهار . وهو قول جمهور أهل العلم^(١) .
وحجة هذا القول :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ﴾^(٢) ، وهؤلاء محرمات بالتأييد، فأخذن حكم الأم .

قال الجصاص : « فأخبر أنه ألزمهم هذا الحكم ؛ لأنهن لسن بأمهاتهم، وأن قولهم هذا منكر من القول وزور، فاقضى

(١) المبسوط ٢٣٢/٦، والبحر الرائق ١٠٢/٤، حاشية ابن عابدين ٤٦٧/٣، والمدونة ٢٩٦/٢، والتفريع ٩٤/٢، والإشراف ١٤٦/٢، والشرح الصغير ٤٨٤/١، ومغني المحتاج ٣٥٤/١، والإقناع للشربيني ١١٦/٢، والشرح الكبير مع الإنصاف ٢٣٠/١٢، والكافي ٢٥٥/٣، والمحرم ٨٩/٢ .

(٢) سورة المجادلة، الآية ٢ .

ذلك إيجاب هذا الحكم في الظهار بسائر ذوات المحارم»^(١)، أي من تحرم عليه .

٢ - حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب »^(٢).

قال الشافعي : « فأقام النبي صلى الله عليه وسلم الرضاع مقام النسب، فلم يجز أن يفرق بينهما »^(٣).

القول الثاني : إن كانت هذه المحرمة لم يطرأ تحريمها كمرضعة أبيه، ومرضعة أمه ونحو ذلك فظهار، وإن طرأ تحريمها كحليلة ابنه، فليس ظهاراً .

ومثل زوجة أبيه إن تزوجها أبوه قبل أن يولد فالتشبيه بها ظهار، وإن تزوجها بعد أن ولد، فليس ظهاراً . وهو مذهب الشافعية^(٤).

(١) أحكام القرآن للجصاص ٤٢٢/٣ .

والجصاص : أحمد بن علي الرازي، أبو بكر، تتلمذ على الكرخي، من كبار فقهاء الحنفية، من كتبه : أحكام القرآن، وشرح مختصر الطحاوي، مات سنة (٣٧٠ هـ) . الجواهر المضيئة ٨٤/١، والفوائد البهية ص (٢٧) .

(٢) أخرجه البخاري في النكاح، باب ما يحل من الدخول والنظر إلى النساء (ح ٥٢٣٩)، ومسلم في الرضاع، باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل (ح ١٤٤٥) .

(٣) الأم ٢٧٧/٥ .

(٤) الأم ٢٧٨/٥، مغني المحتاج ٣٥٤/١، ونهاية المحتاج ٨٢/٧، وإعانة الطالبين ٣٥/٤ .

وحجة هذا الرأي : أن المحرم إذا كانت حلالاً له في وقت ما فيحتمل إرادته له^(١).

ونوقش : بأن العبرة وقت الظهار، وهي محرمة عليه على التأييد^(٢).

الترجيح :

يظهر - والله أعلم - أن الأقرب هو قول جمهور أهل العلم، إلحاقاً للمحرمة إلى أبد بالأم .

المطلب الرابع : تشبيه الزوجة بظهر من تحرم عليه على التأقيت :

كأخت امرأته، أو عمتها، أو الأجنبية، ونحو ذلك .

فاختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الأول : أنه ليس ظهاراً . وهو مذهب الحنفية^(٣)، والشافعية^(٤).

الأدلة : دليل الرأي الأول :

١ - قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ

(١) مغني المحتاج ١/ ٣٥٤ .

(٢) الإشراف ٢/ ١٤٦ .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٣/ ٤٢٣، وفتح القدير ٤/ ٨٦، البحر الرائق ٤/ ١٠٣، الدر المختار وحاشيته ٣/ ٤٦٦ .

(٤) الأم ٥/ ٢٧٨، وروضة الطالبين ٨/ ٢٦٢، وإعانة الطالبين ٤/ ٣٦ .

أَمَّهُنَّهِنَّ إِنَّمَا أَمَّهُنَّهِنَّ إِلَّا الَّتِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ﴿١﴾ ،
والمحرمه إلى أمد ليست أمًا، ولا في معنى الأم .

٢ - ولأنها غير محرمه على التأيد، فلا يكون التشبيه بها
ظهاراً، كالحائض، والمُحرمه من نسائه .

ونوقش : بالفرق، فالحائض يباح الاستمتاع بها في غير
الفرج، والمُحرمه يحل النظر إليها ولمسها بغير شهوة، وليس في
وطء واحدة منهما حد^(٢) .

القول الثاني : أنه ظهار .

وهو مذهب المالكية^(٣)، والحنابلة^(٤)، واختاره الشنقيطي^(٥) .
وحجة هذا القول :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ﴾^(٦) ،
والتشبيه بالمحرمه تأقيتاً منكر من القول وزور .

ونوقش هذا الاستدلال : بما قاله الجصاص : « إن
الأجنبية - وكذا المحرمه تأقيتاً - لما كانت قد تحل له بحال لم
يكن قوله : أنت علي كظهر الأجنبية مفيداً للتحريم في سائر

(١) سورة المجادلة، الآية ٢ .

(٢) الشرح الكبير مع الإنصاف ٢٣٩/٢٣ .

(٣) المدونة ٢/٢٩٦، والكافي لابن عبد البر ٢/٦٠٣، والشرح الصغير
٤٨٤/١ .

(٤) المغني ١١/٥٨، والمحرم ٢/٨٩، والفروع ٥/٤٩١ .

(٥) أضواء البيان ٦/٥٢١ .

(٦) سورة المجادلة، الآية ٢ .

الأوقات؛ لجواز أن يملك بضع الأجنبية، فتكون مثلها، وفي حكمها، وأيضاً لا خلاف أن التحريم بالأمّعة وسائر الأموال لا يصح بأن يقول: أنت علي كمتاع فلان، أو كمال فلان؛ لأن ذلك قد يملكه بحال فيستبيحه»^(١).

٢ - أنه شبهها بِمَحْرَمَةٍ أشبه ما لو شبهها بالأم^(٢).

ونوقش: بالفرق بين التشبيه بالأم، والتشبيه بأخت الزوجة ونحوها، إذ الأم لا تحل بحال بخلاف أخت الزوجة ونحوها.

٣ - أن مجرد قوله أنت علي حرام إذا نوى به الظهار ظهار، والتشبيه بالمحرمة تحريم، فكان ظهاراً^(٣).

ونوقش من وجهين:

الوجه الأول: أن تحريم الزوجة لا يكون ظهاراً إلا بالنية.

الوجه الثاني: أن الأصل المقيس موضع خلاف بين أهل العلم.

٤ - أن مدار الظهار على تحريم الزوجة بواسطة تشبيهها بمحرمة، وذلك حاصل بتشبيهها بامرأة محرمة في الحال، ولو تحريماً مؤقتاً^(٤).

(١) أحكام القرآن للجصاص ٤٢٣/٣.

(٢) الشرح الكبير مع الإنصاف ٢٣٩/٢٣.

(٣) المغني ٥٨/١١.

(٤) أضواء البيان ٥٢١/٦.

ونوقش : بعدم التسليم، فليس كل تشبيه للزوجة بمحرم
ظهاراً، فهذه دعوى تحتاج إلى دليل .

وحاصل هذا : أنه استدلال بمحل النزاع .

سبب الخلاف : قال ابن رشد : « وسبب الخلاف هل
تشبيهه الزوجة بمحرمة غير مؤبدة التحريم كتشبيهها بمؤبدة
التحريم ؟ »^(١).

الترجيح :

الراجح - والله أعلم - ما ذهب إليه الحنفية والشافعية، إذ
التشبيه بأخت الزوجة ونحوها ليس في الغلظة والقبح والشناعة
كالتشبيه بالأم، حيث شبه أهل الناس له بأحرم الناس عليه،
ومعلوم أن تحريم الأم أشد وأعظم من تحريم الأجنبية، أو
المحرمة على سبيل التأقيت، فلا يقوى على إيجاب الكفارة
المغلظة فيه وهي كفارة الظهار، وإنما يجب في تشبيه الزوجة بمن
تحرم عليه على سبيل التأقيت الكفارة المخففة وهي كفارة
اليمين، إذ تحريم الحرام زوجة أو غيرها فيه كفارة يمين .

وعلى هذا فإن نوى باللفظ الظهار، أو أطلق فكفارة يمين،
وإن نوى الطلاق فطلاق؛ إذ تشبيه الزوجة بالمحرمة تأقيتاً إذا لم
يكن ظهاراً، فلا يخرج عن كنايات الطلاق، والطلاق يقع بالكناية
مع النية، والله أعلم .

(١) بداية المجتهد ١٠٥/٢ .

المطلب الخامس : تشبيه الزوجة بظهر ذكر :

مثل أن يقول الزوج لزوجته : أنت علي كظهر أبي ، أو ابني ، أو غيرهما من الرجال . فقد اختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الأول : أنه لا يكون ظهاراً . وهذا مذهب الحنفية^(١) ، والشافعية^(٢) ، ورواية عن الإمام أحمد^(٣) .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

١ - قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾^(٤) .

وظهر الأب والابن ليس أماً ولا في معناها .

٢ - أنه تشبيه بما ليس بمحل للاستمتاع ، فأشبهه ما لو قال : أنت علي كمال زيد^(٥) .

القول الثاني : أنه ظهار . وهو مذهب المالكية^(٦) ،

(١) بدائع الصنائع ٢٣١/٣ ، وفتح القدير ٨٥/٤ ، والدر المختار ٤٦٧/٣ .

(٢) الأم ٢٧٨/٥ ، وإعانة الطالبين ٣٧/٤ ، ومغني المحتاج ٣٥٤/٣ .

(٣) الشرح الكبير مع الإنصاف ٢٣٨/٢٣ ، والفروع ٤٩٢/٥ ، وشرح المنتهى ١٩٩/٣ .

(٤) سورة المجادلة ، الآية ٢ .

(٥) المغني ٦٣/١١ .

(٦) التفريع ٩٤/٢ ، والإشراف ١٤٧/٢ ، وأحكام القرآن للقرطبي ٢٧٥/١٧ ، والشرح الصغير ٤٨٥/١ .

والحنابلة^(١).

وحجة هذا القول : أنه شبهها بظهر من يحرم عليه على التأييد أشبه الأم^(٢).

ونوقش هذا الاستدلال : بالفرق؛ إذ الأم محل للاستمتاع، دون الأب ونحوه .

الترجيح :

يترجح - والله أعلم - قول من قال : بأنه ليس ظهاراً .

قال الشنقيطي رحمه الله : « الذي يظهر جريان هذه المسألة على مسألة أصولية، فيها لأهل الأصول ثلاثة مذاهب، وهي في حكم ما إذا دار اللفظ بين الحقيقة العرفية والحقيقة اللغوية على أيهما يحمل؟ والصحيح عند جماعات من الأصوليين : أن اللفظ يحمل على الحقيقة الشرعية أولاً إن كانت له حقيقة شرعية، ثم إن لم تكن شرعية حمل على العرفية، ثم اللغوية، وعن أبي حنيفة^(٣) : أنه يحمل على اللغوية قبل العرفية، قال : لأن العرفية وإن ترجحت بغلبة الاستعمال، فإن الحقيقة اللغوية مترجحة بأصل الوضع .

والقول الثالث : أنهما لا تقدم إحداهما على الأخرى، بل

(١) المغني ٦٣/١١، والشرح الكبير مع الإنصاف ٢٣/٢٣٧، والمبدع ٣٣/٨ .

(٢) المغني ٦٣/١١ .

(٣) ينظر : بدائع الصنائع ٣/٣٦، ٤٠ .

يحكم باستوائهما، فيكون اللفظ مجملاً لاستواء الاحتمالين فيهما، فيحتاج إلى بيان المقصود من الاحتمالين بنية أو دليل خارج . . . وإذا علمت ذلك فاعلم : أن قول الرجل لامرأته : أنت عليّ كظهر أبي مثلاً لا ينصرف في الحقيقة العرفية إلى الاستمتاع بالوطء أو مقدماته؛ لأن العرف ليس فيه استمتاع بالذكر فلا يكون فيه ظهار، وأمّا على تقديم الحقيقة اللغوية فمطلق تشبيه الزوجة بمحرم ولو ذكراً يقتضي التحريم، فيكون بمقتضى اللغة له حكم الظهار»^(١).

وعلى هذا فإن نوى بهذا اللفظ الظهار أو لم ينو شيئاً، فكفارة يمين، وإن نوى الطلاق فطلقة؛ لما تقدم في المطلب السابق .

المطلب السادس : تشبيه عضو من أعضاء الزوجة بظهر الأم أو بعضو من أعضائها :
وفيه مسائل :

المسألة الأولى : أن يشبه عضواً من أعضاء زوجته بظهر أمه .

المسألة الثانية : أن يشبه زوجته بعضو من أعضاء أمه غير الظهر .

المسألة الثالثة : أن يشبه عضواً من أعضاء زوجته بعضو من

(١) أضواء البيان ٥٢٢/٦ .

أعضاء أمه غير الظهر .

المسألة الأولى : أن يشبه عضواً من أعضاء زوجته بظهر أمه :

مثل أن يقول : ظهرك، أو يدك، أو رأسك علي كظهر أمي .

فاختلف العلماء في كونه ظهاراً على أقوال :

القول الأول : أنه لا يكون ظهاراً حتى يشبه جملة امرأته .

وهو قول عند الشافعية^(١)، ورواية عن الإمام أحمد^(٢) .

وعند الظاهرية : لا يكون ظهاراً مطلقاً؛ إذ الظهار عندهم

لا يكون إلا بتكرار لفظ الظهار - أنت علي كظهر أمي - مرة أخرى^(٣) .

وحجة هذا القول :

١ - أنه ليس منصوباً، ولا في معنى المنصوص عليه .

٢ - أنه لو حلف لا يمس عضواً منها، فلا يسري إلى غيره فكذا المظاهرة .

٣ - أن التشبيه بالجملة تشبيه بمحل الاستمتاع بما يتأكد تحريمه، وفيه تحريم لجملتها، فيكون آكد^(٤) .

(١) مغني المحتاج ٣/٣٥٣، وتكملة المجموع الثانية ١٧/٣٤٧ .

(٢) المغني ١١/٦٤ .

(٣) المحلى ١٠/٥٠، وانظر : ص ٣٤٠ .

(٤) المغني ١١/٦٤ .

٤ - ولأن التشبيه بالعضو ليس على صورة الظهار المعهودة في الجاهلية^(١).

القول الثاني : أنه إن شبه عضواً من زوجته يعبر به عن الكل كالرأس، أو جزءاً مشاعاً من زوجته كالنصف، والربع ونحو ذلك بظهر أمه، فظهار، وإلا فلا . وهو مذهب الحنفية^(٢).

وحجة هذا القول : أن العضو الذي يعبر به عن الكل قائم مقام الجملة .

وأيضاً : العضو الذي يعبر به عن جميع البدن، بالإضافة إليه إضافة إلى جميع البدن . والجزء الشائع يشمل الظهر^(٣).

ونوقش : على تسليم هذا التعليل، فإنه لا يلزم من ذلك صحة الظهار؛ لما استدل به أهل القول الأول .

القول الثالث : أنه ظهار مطلقاً .

وهو مذهب المالكية^(٤)، والحنابلة^(٥).

(١) مغني المحتاج ٣/٣٥٣ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٣/٤٢٣، والمبسوط ٦/٢٣٤، وبدائع الصنائع ٣/٢٣٣، وحاشية ابن عابدين ٣/٤٦٦ .

(٣) ينظر إلى : المصادر السابقة .

(٤) الإشراف ٢/١٤٧، وأحكام القرآن لابن العربي ٤/١٧٤٩، وأحكام القرآن للقرطبي ١٧/٤٧٤، والشرح الصغير ١/٤٨٤ .

(٥) الشرح الكبير مع الإنصاف ٢٣/٢٣١، ومعونة أولي النهى ٧/٧٠٢، =

وسواء شبه عضواً، أو جزءاً مشاعاً كالنصف والربع، ونحو ذلك .

لكن عند الحنابلة : إن كان العضو في حكم المنفصل كالشعر والسن والظفر فتشبيهه بظهر الأم ليس ظهاراً، لعدم ثبوتها، وكذلك ريق الزوجة وروحها، ودمها، وعرقها .
ونص المالكية : على أن تشبيه الشعر والريق بظهر الأم ظهار .

فظاهر كلام المالكية : أن ما كان موضع تلذذ، فتشبيهه بظهر الأم ظهار .

وحجة هذا القول :

١ - أن تشبيه العضو بمنزلة تشبيه الجملة، بجامع تحريم الاستمتاع في كل منهما^(١) .

ونوقش : بوجود الفرق كما في أدلة الرأي الأول .

٢ - أنه لفظ يقتضي تحريم الوطء، فإذا علق بعضو سرى إلى الجملة كالطلاق^(٢) .

٣ - أنه يصح إضافة الطلاق إلى العضو، فصح إضافة الظهار إليه^(٣) .

= والإقناع مع شرحه ٣٦٩/٥ .

(١) الإشراف ١٤٧/٢ .

(٢) الإشراف ١٤٧/٢ .

(٣) أحكام القرآن لابن العربي ١٧٤٩/٤ .

ونوقش من وجهين :

الوجه الأول : عدم تسليم الأصل المقيس عليه، فهو موضع خلاف بين أهل العلم .

الوجه الثاني : وجود الفرق بين الطلاق والظهار؛ إذ لو سلم الطلاق، فلا يسلم الظهار، إذ المناط في الظهار تشبيه جماع الزوجة بجماع الأم في التحريم، وهذا لا يتحقق بالإضافة إلى بعض الأعضاء .

٤ - أن الشعر ونحوه مما ينفصل لا يكون ظهاراً؛ لأنه ليس من الأعضاء الثابتة، ولا يقع الطلاق بإضافته إليها، فذلك الظهار^(١) .

القول الرابع : أنه إن شبه عضواً من أعضاء زوجته كاليد، والبطن والصدر والشعر ونحو ذلك من الأعضاء التي لا تذكر في موضع الكرامة والإعزاز أو شبه جزءاً شائعاً من زوجته، فظهار .

وإن كان العضو كالرأس والعين ونحو ذلك مما يذكر في موضع الكرامة والإعزاز، فليس ظهاراً إلا إن نوى الظهار . وهذا مذهب الشافعية^(٢) .

وحجة هذا القول :

١ - أن يد الزوجة، وبطنها، وظهرها ونحو ذلك لا تذكر في

(١) الشرح الكبير مع الإنصاف ٢٣١/٢٣، ومعونة أولي النهى ٧٠٢/٧، والإقناع مع شرحه ٣٦٩/٥ .

(٢) المنهاج وشرحه مغني المحتاج ٣٥٣/٣ .

موضع الكرامة والإعزاز، فلا يحتمل تشبيهها بظهر الأم إلا الظهار .

٢ - أن عين الزوجة ورأسها ونحو ذلك مما يذكر في موضع الكرامة والإعزاز فتشبيهها بظهر الأم يحتمل الظهار وغيره كالكرامة، فلا يكون ظهاراً إلا بنيته، دون نية الكرامة، أو الإطلاق^(١).

ونوقش : بأن محصل هذا الدليل بأن ما لا يذكر من الأعضاء في موضع الكرامة فتشبيهه بظهر الأم ظهار، وأن ما يذكر في موضع الكرامة فتشبيهه بظهر الأم ليس ظهاراً إلا مع النية، وهذه دعوى تحتاج إلى دليل .

الترجيح :

يترجح - والله أعلم - ما ذهب إليه أصحاب القول الأول، وأنه لا يكون مظاهراً حتى يشبه جملة زوجته؛ لما تقدم في المطلب الرابع من المبحث الثاني .

وقد يستثنى من ذلك ما إذا شبه عضواً يفيد تشبيه جماع الزوجة بجماع الأم في الحرمة، كالفرج، والله أعلم .

المسألة الثانية : أن يشبه زوجته بعضو من أعضاء أمه غير

الظهار :

مثل أن يقول : أنت علي كيد أمي، أو رأسها، أو رجلها، ونحو ذلك .

اختلف العلماء في ذلك على أقوال :

(١) المصادر السابقة .

القول الأول : أنه ليس ظهاراً . وهو قول للشافعي .
واستثنى بعض الشافعية : الفرج . فقال : إن تشبيه الزوجة
بفرج الأم ظهار^(١) .

وحجة هذا القول : ما تقدم من حجة القول الأول في
المسألة السابقة^(٢) .

القول الثاني : أنه إذا شبه زوجته بعضو يحرم النظر إليه من
الأم كالفرج والفخذ ونحوهما فظهار، وإن لم يحرم النظر إليه
كالرأس والوجه ونحوهما لم يكن مظاهراً .
وهو مذهب الحنفية^(٣) .

وحجة هذا القول :

١ - قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾^(٤) .

وجه الدلالة : أن الظهار أن يقول لامرأته : أنت علي كظهر
أمي، والظهر لا يحل النظر إليه، فوجب أن يكون سائر ما لا
يستباح النظر إليه في حكمه، وما يجوز النظر إليه فليس فيه دلالة
على تحريم الزوجة بتشبيهها به؛ إذ ليس تحريمها من الأم مطلقاً،
فوجب أن لا يصح الظهار به^(٥) .

(١) روضة الطالبين ٢٦٣/٨، ومغني المحتاج ٣/٣٥٣ .

(٢) انظر : ص ٣٥٠ .

(٣) المبسوط ٢٣٣/٦، وبدائع الصنائع ٣/٢٣٣ .

(٤) سورة المجادلة، الآية ٢ .

(٥) أحكام القرآن للجصاص ٣/٤٢٣ .

ونوقش : بعدم التسليم؛ إذ ليس المناط التشبيه بما يحرم النظر إليه، بل المناط تشبيه جماع الزوجة بجماع الأم، والله أعلم .

٢ - أنه لما جاز له استباحة النظر إلى هذه الأعضاء، أشبه سائر الأشياء التي يجوز أن يستباح النظر إليها مثل الأموال، والأموال^(١).

ونوقش : بما تقدم .

٣ - أنه شبهها بعضو لا يحرم النظر إليه، فلم يكن مظاهراً، كما لو شبهها بعضو زوجة له أخرى^(٢).

ونوقش : بوجود الفرق بين الزوجة والأم، فإنه لو شبهها بظهر زوجته لم يكن مظاهراً، وكذا فإن النظر إلى عضو الأم إن لم يحرم، فإن التلذذ به يحرم .

قال القرطبي عن قول أبي حنيفة : « وهذا لا يصح؛ لأن النظر إليه على طريق الاستمتاع لا يحل له، وفيه وقع التشبيه، وإياه قصد المظاهر »^(٣).

القول الثالث : أنه ظاهر مطلقاً . وهو مذهب المالكية^(٤).

(١) المصدر السابق .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٤٢٣/٣، والمبسوط ٢٣٣/٦، وحاشية ابن عابدين ٤٦٦/٣ .

(٣) أحكام القرآن للقرطبي ٣٧٤/١٧ .

(٤) المدونة ٢٩٦/٢، أحكام القرآن للقرطبي ٣٧٤/١٧، الشرح الكبير =

والحنابلة^(١).

وحجة هذا القول :

١ - أنه شبه زوجته بعضو من أعضاء أمه، فكان مظاهراً، كما لو شبهها بظهرها .

٢ - أنه عضو يحرم التلذذ به، فكان كالظهر^(٢).

ونوقش هذان الدليлан : بأن محصلهما إلحاق بقية الأعضاء بالظهر، وهذا قياس مع الفارق؛ إذ التشبيه بالظهر معناه : تشبيه جماع الزوجة بجماع الأم .

القول الرابع : أنه إن شبه زوجته بعضو من أعضاء أمه كاليد والبطن والشعر، ونحو ذلك مما لا يذكر في موضع الكرامة، أو شبه زوجته بعضو شائع من أمه فظهار . وإن شبهها برأس أمه أو عينها، ونحو ذلك مما يذكر موضع الكرامة والإعزاز، فليس ظهاراً، إلا مع نيته .

وهذا مذهب الشافعية^(٣).

وحجة هذا القول : ما تقدم من حجة قولهم في المسألة السابقة .

= وحاشيته ٤٣٩/٢، والشرح الصغير ٤٨٤/١ .

(١) معونة أولي النهى ٢٠٧/٧، وكشاف القناع ٣٦٩/٥ .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) الأم ٢٧٧/٥، وروضة الطالبين ٢٦٣/٨، ومغني المحتاج ٣٥٣/٣ .

الترجيح :

الراجع - والله أعلم - القول الأول؛ لما تقدم في المطلب الرابع من المبحث الثاني، وقد يستثنى من ذلك ما إذا شبه زوجته بعضو يفيد تشبيه جماع الزوجة بجماع الأم في الحرمة، كالفرج، والله أعلم .

المسألة الثالثة : تشبيه عضو من أعضاء زوجته بعضو من أعضاء أمه غير الظهر :

كأن يقول : يدك كيد أمي، أو كرجل أمي . . . ونحو ذلك فاختلف العلماء في ذلك على أقوال :

القول الأول : أنه لا يكون مظاهراً حتى يشبه جملة أمه وهو قول للشافعي^(١)، ورواية عن الإمام أحمد^(٢) .

وتقدم دليل هذا القول في المسألة السابقة^(٣) .

القول الثاني : أنه إذا شبه عضواً من أعضاء زوجته مما يعبر به عن الكل كالرأس، أو جزءاً مشاعاً كالنصف والربع ونحو ذلك بعضو يحرم النظر إليه من أمه كالفخذ ونحوه كان مظاهراً . وهذا مذهب الحنفية^(٤) . وتقدم دليلهم .

(١) المصادر السابقة ص ٣٥٥ .

(٢) المصادر السابقة ص ٣٥٧ .

(٣) انظر ص ٣٥٥ .

(٤) المصادر السابقة ص ٣٥٥ .

القول الثالث : أنه ظهار مطلقاً . وهو مذهب المالكية^(١) ،
والحنابلة^(٢) .

لكن عند المالكية سواء كان العضو في المشبه ، أو المشبه
به في حكم المتصل كاليد والرجل ، أو المنفصل كالشعر والريق .
وعند الحنابلة وبعض المالكية : أن العضو إذا كان في حكم
المنفصل كالشعر لا يكون تشبيهه أو التشبيه به في حكم الظهار .
وتقدم دليل هذا القول^(٣) .

القول الرابع : إن كان العضو المشبه ، أو المشبه به كاليد أو
البطن أو الشعر ونحو ذلك مما لا يذكر في موضع الكرامة
والإعزاز فظهار وإن كان العضو كالرأس والعين ونحو ذلك مما
يذكر في موضع الكرامة والإعزاز فليس ظهاراً إلا مع نيته .
وهو مذهب الشافعية^(٤) . وتقدم دليله^(٥) .

الترجيح :

الراجح - والله أعلم - ما ذهب إليه أهل القول الأول لما
تقدم في المطلب الرابع من المبحث الثاني . وقد يستثنى من ذلك
ما إذا شبه عضواً من أعضاء زوجته بعضو من أعضاء أمه يفيد

(١) المصادر السابقة ص ٣٥٦ .

(٢) المصادر السابقة ص ٣٥٧ .

(٣) انظر : ص ٣٥٦ .

(٤) انظر : ص ٣٥٥ .

(٥) انظر : ص ٣٥٥ .

تشبيه جماع الزوجة بجماع الأم في الحرمة ، والله أعلم .

المطلب السابع : تشبيه الزوجة بظهر بهيمة :

كأن يقول لزوجته : أنت علي كظهر البهيمة ، أو دابتي .

فللعلماء في ذلك قولان :

القول الأول : أنه لا يكون ظهاراً . وهو قول جمهور أهل العلم^(١) .

وحجة هذا القول :

١ - قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ .

٢ - أن ظهر البهيمة ليس محلاً للاستمتاع ، فلم يكن تشبيه الزوجة به ظهاراً .

القول الثاني : أنه ظهار . وهو مذهب المالكية^(٢) .

وحجته : أن حقيقة الظهار تشبيه ظهر بظهر ، والموجب للحكم منه تشبيه ظهر محلل بظهر محرم .

ونوقش : بعدم التسليم أن الظهار مجرد تشبيه ظهر بظهر ،

(١) بدر الملتقى ١/٤٤٥ ، وحاشية ابن عابدين ٣/٤٣٦ ، وروضة الطالبين

٨/٣٠ ، ومغني المحتاج ٣/٢٨٤ ، والإقناع مع شرحه ٥/٣٧١ ، والمنتهى

مع شرحه للبهوتي ٣/١٩٧ ، والمحلى ١٠/١٢٦ .

(٢) التفريع ٢/٩٤ .

بل تشبيهه بظهر مخصوص، فلا يشمل كل ظهر^(١).

الترجيح :

الراجح - والله أعلم - قول جمهور أهل العلم؛ إذ ظهر البهيمة ليس محلاً للاستمتاع .

المطلب الثامن : تشبيه الزوجة بالأم بحذف لفظ الظهر :

كأن يقول الزوج لزوجته : أنت علي كأمي، أو مثل أمي، ولم يذكر الظهر، فله ثلاث حالات :

الحال الأولى : أن ينوي أنها مثلها في الكرامة، والتوقير، أو أنها مثلها في الصفة، ونحو ذلك .

فلا يكون ظهاراً باتفاق الأئمة^(٢)؛ لقول الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهُتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ ﴾^(٣).

وهذا لم يقصد الظهار بهذا اللفظ، ولأن هذا اللفظ لا يتعين للظهار، لا عرفاً، ولا لغة، إلا لقرينة تدل على قصده .

الحال الثانية : أن ينوي الظهار . فإنه يكون مظاهراً باتفاق الأئمة الأربعة^(٤).

(١) انظر : ص ٣٤٦ .

(٢) الدر المختار وحاشيته ٣/٤٧٠، والشرح الكبير وحاشيته ٢/٤٤٣، والشرح الصغير ١/٤٨٥، والأم ٥/٢٧٩، وروضة الطالبين ٨/٢٦٣، وتكملة المجموع الثانية ١٧/٣٤٧، والمغني ١١/٦٠، ومعونة أولي النهى ٧/٧٠٢ .

(٣) سورة المجادلة، الآية ٢ .

(٤) الدر المختار وحاشيته ٣/٤٧٠، والتفريع ٢/٩٤، والشرح الصغير =

وحجة هذا القول : قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَنْ نَسَاءِهِمْ مَأْهُرَاتٍ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾^(١) .

وإذا قال الزوج لزوجته أنت علي مثل أمي ، ونوى به الظهار كان في معنى قوله : أنت علي كظهر أمي ، لدخول الظهر في جملة الأم .

الحال الثالثة : أن يطلق ، فلا ينوي ظهاراً ، ولا غيره .

فاختلف أهل العلم رحمهم الله في ذلك على قولين :

القول الأول : أنه لا يكون ظهاراً . وبه قال أبو حنيفة^(٢) ، والشافعي^(٣) ، ورواية عن الإمام أحمد^(٤) .

واحتجوا : بأن هذا اللفظ يستعمل في الكرامة أكثر مما يستعمل في التحريم ، فلم ينصرف إليه بغير نية ككناية الطلاق^(٥) .
القول الثاني : أنه ظهار . وهو قول المالكية^(٦) ، ومذهب

= ٤٨٥/١ ، والأم ٢٧٩/٥ ، وروضة الطالبين ٢٦٣/٨ ، وتكملة المجموع الثانية ٣٤٨/١٧ ، والمغني ٦٠/١١ ، والشرح الكبير مع الإنصاف ٢٣٤/٢٣ ، ومعونة أولي النهى ٧٠٢/٧ .

(١) سورة المجادلة ، الآية ٢ .

(٢) الدر المختار وحاشيته ٤٧٠/٣ .

(٣) الأم ٢٧٩/٥ ، روضة الطالبين ٢٦٣/٨ ، وتكملة المجموع الثانية ٣٤٨/١٧ .

(٤) المغني ٦٠/١١ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) التفريع ٩٤/٢ ، والإشراف ١٤٧/٢ ، والشرح الصغير وحاشيته ٤٨٥/١ .

الحنابلة^(١).

واحتجوا : بأنه شبه امرأته بجملة أمه، فكان مشبهاً لها بظهرها، فيثبت الظهار كما لو شبهها به منفرداً^(٢).

ونوقش : بأن هذا اللفظ محتمل لغيره احتمالاً كثيراً، فلا يتعين فيه الظهار بغير دليل .

الترجيح :

يترجح - والله أعلم - القول بعدم كونها ظهاراً، لما عللوا

به .

قال الشنقيطي رحمه الله : « وهذا القول هو الأظهر عندي ؛ لأن اللفظ المذكور لا يتعين للظهار لا عرفاً ولا لغة، إلا لقرينة تدل على الظهار »^(٣).

المطلب التاسع : قول الزوج لزوجته : أنت كأمي، أو أنت أمي بحذف لفظ « عليّ » أو « عندي » :

وله ثلاث حالات :

الحال الأولى، والثانية : أن ينوي أنها كأمه في الكرامة ونحو ذلك، أو يطلق .

(١) الشرح الكبير مع الإنصاف ٢٣/٢٣٥، ومعونة أولي النهى ٧/٧٠٢، ومنار السبيل ٢٣٧/٢ .

(٢) الإشراف ٢/١٤٧، والمغني ١١/٦٠ .

(٣) أضواء البيان ٦/٥٢٤ .

فإن نوى أنها كأمه في الكرامة، والتقدير، ونحو ذلك أو أطلق فلم ينو شيئاً، فلا يلحقهظهار^(١).

ودليل ذلك : أنه ليس بصريح في الظهار، لكونه غير اللفظ المستعمل فيه، فلا يكون ظهاراً بغير نية، كما لو قال : أنت كبيرة مثل أُمي .

ولأنه يحتمل التشبيه في التحريم وغيره، فلا يجوز أن يتعين التحريم بغير نية .

الحال الثالثة : أن ينوي الظهار، فإن نوى الظهار، فللعلماء في ذلك قولان :

القول الأول : أنه ظهار . وهو قول عند المالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، ومذهب الحنابلة^(٤).

وحجة هذا القول : أن هذا اللفظ يحتمل الظهار، فإذا نوى به الظهار كان ظهاراً .

القول الثاني : أنه ليس بظهار . وهو مذهب الحنفية^(٥).

(١) الدر المختار وحاشيته ٤٧٠/٣، والشرح الصغير وحاشيته ٤٨٥/١، وروضة الطالبين ٥٦٣/٨، وتكملة المجموع الثانية ٣٤٨/١٧، ومعونة أولي النهى ٧٠٢/٧، وتهذيب السنن لابن القيم ١٣٦/٣ .

(٢) الشرح الصغير وحاشيته ٤٨٥/١ .

(٣) ينظر : المصادر السابقة للشافعية .

(٤) المنتهى وشرحه معونة أولي النهى ٧٠٢/٧ .

(٥) فتح القدير ٢٥٣/٤، والدر المختار وحاشيته ٤٧٠/٣ .

واستدلوا : بما رواه أبو تميمه الهجيمي^(١) رضي الله عنه :
« أن رجلاً قال لامرأته : يا أختي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أختك هي ؟ فكره ذلك، ونهى عنه »^(٢).

« ومعنى النهي قربه من لفظ التشبيه، ولولا هذا الحديث
لأمكن أن يقال : هو ظهار أي قوله أنت أُمِّي ؛ لأن التشبيه في
أنت أُمِّي أقوى منه مع ذكر الأداة، ولفظ : يا أختي استعارة بلا
شك، وهي مبنية على التشبيه، لكن الحديث أفاد كونه ليس ظهاراً
حيث لم يبين فيه حكماً سوى الكراهة والنهي، فعلم أنه لا بد في
كونه ظهاراً من التصريح بأداة التشبيه شرعاً » اهـ^(٣).
لكن الحديث مرسل^(٤).

وأيضاً : فعلى تسليم ثبوت الحديث لم توجد نية الظهار،
فلا يكون ظهاراً .

الترجيح في هذه الحال كالترجيح في الحال الثالثة من
المبحث السابق، والله أعلم .

(١) طريف بن مجالد الهجيمي البصري، أبو تميمه، ثقة، مات سنة
(٩٧ هـ)، أو قبلها، أو بعدها . (تقريب التهذيب ١/٣٧٨).

(٢) أخرجه أبو داود في الطلاق، باب في الرجل يقول لامرأته : يا أختي
برقم (٢٢١٠).

(٣) فتح القدير لابن الهمام ٤/٢٥٣ .

(٤) مختصر السنن للمنذري ٣/١٣٦ .

المبحث الثالث : تشبيه الزوجة زوجها بظهر أبيها :

المطلب الأول : كونه ظهاراً .

المطلب الثاني : وجوب الكفارة .

المطلب الثالث : تمكين الزوجة زوجها من الاستمتاع .

المطلب الأول : كونه ظهاراً :

إذا قالت الزوجة لزوجها : أنت عليّ كظهر أبي، فاختلف أهل العلم في كونه ظهاراً على قولين :

القول الأول : أنه ليس ظهاراً . وهو قول جمهور أهل العلم، ومنهم الأئمة الأربعة^(١) .

وحجة هذا القول :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا ﴾^(٢) فخص الرجال بذلك .

٢ - أنه قول يوجب تحريماً في الزوجة يملك الزوج رفعه، فاختص به الرجل كالطلاق^(٣) .

٣ - أن الحل في المرأة حق للرجل، فلم تملك المرأة إزالته

(١) أحكام القرآن للجصاص ٤٢٤/٣، وبدائع الصنائع ٢٣١/٣، والمدونة ٢٩٨/٢، والشرح الكبير وحاشيته ٤٣٩/٢، وروضة الطالبين ٢٦٥/٨، والمغني ١١٢/١١، والشرح الكبير مع الإنصاف ٢٥٢/٢٣ .

(٢) سورة المجادلة، الآية ٣ .

(٣) الشرح الكبير مع الإنصاف ٢٥٢/٢٣ .

بحث في صيغ الظهار ————— د. خالد بن علي المشيقح

كسائر حقوقه^(١).

القول الثاني : أنه يكون ظهاراً . وهو قول الحسن،
والزهري، والأوزاعي، والنخعي^(٢).

وحجة هذا القول :

١ - أنها أحد الزوجين ظاهر من الآخر، فكان مظاهراً
كالرجل^(٣).

ونوقش : بوجود الفرق بين الرجل والمرأة، إذ العقد
والحل بيد الزوج دون الزوجة .

٢ - أن الظهار تحريم يرتفع بالكفارة، وهي من أهل
الكفارة، فكانت من أهل الظهار^(٤).

ونوقش : بعدم التلازم، فليس كل من كان من أهل الكفارة
كان من أهل الظهار؛ إذ الظهار له شروطه المعتمدة .

الترجيح :

الراجح ما ذهب إليه جمهور أهل العلم، إذ هو ظاهر
القرآن، والله الموفق .

(١) أحكام القرآن للقرطبي ٢٧٦/١٧ .

(٢) المغني ١١٢/١١، والشرح الكبير مع الإنصاف ٢٥٧/٢٣ .

(٣) الشرح الكبير مع الإنصاف ٢٥٣/٢٣ .

(٤) بدائع الصنائع ٢٣١/٣ .

المطلب الثاني : وجوب الكفارة :

اختلف العلماء في وجوب الكفارة على المرأة إذا قالت لزوجها : أنت عليّ كظهر أبي، على قولين :

القول الأول : أنه تجب فيه كفارة يمين، وبه قال عطاء، وبعض الحنفية^(١)، وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢)، وقال الإمام أحمد : « قد ذهب عطاء مذهباً حسناً جعله بمنزلة من حرم على نفسه شيئاً مثل الطعام وما أشبهه ».

واستدلوا بما يلي :

١ - قول الله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ١ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ٢ ﴿ ٣ ﴾ .

قال ابن القيم : « وهذا صريح في أن تحريم الحلال قد فرض فيه تحلة الأيمان، إما مختصاً به، وإما شاملاً له ولغيره، فلا يجوز أن يخلّى سبب الكفارة المذكورة في السياق عن حكم الكفارة، ويعلق بغيره، وهذا ظاهر الامتناع » اهـ^(٤).

(١) بدائع الصنائع ٣/٢٣١، وحاشية ابن عابدين ٣/٤٦٧ .

(٢) المغني ١١/١١٢، والشرح الكبير مع الإنصاف ٢٣/٢٥٣، والفروع ٤٨٩/٥ .

(٣) سورة التحريم، الآيتان ١، ٢ .

(٤) زاد المعاد ٣/٣١٦ .

٢ - قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ ثم قال تعالى بعد ذلك : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْآيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ... ﴾^(١) الآية .

قال شيخ الإسلام : « ذكر هذا بعد النهي عن التحريم ليبين المخرج من تحريم الحلال إذا عقد عليه يميناً بالله، أو يميناً أخرى، وبهذا يستدل على أن تحريم الحلال يمين »^(٢) .

٣ - أن مجرد المنكر من القول والزور لا يوجب كفارة الظهار بدليل سائر الكذب، والظهار قبل العود، والظهار من أمته وأم ولده .

٤ - أنه تحريم لا يثبت التحريم في المحل فلم يوجب كفارة الظهار كتحریم سائر الحلال .

٥ - أنه ظهار من غير امرأته أشبه الظهار من أمته^(٣) .

القول الثاني : أنه تجب عليها كفارة ظهار . وهو قول بعض الحنفية^(٤) ، ومذهب الحنابلة^(٥) .

وحجة هذا القول : ما ورد عن عائشة بنت طلحة قالت : « إن تزوجت مصعب بن الزبير فهو علي كظهر أبي، فسألت أهل

(١) سورة المائدة، الآيات ٨٧ - ٨٩ .

(٢) مجموع الفتاوى ٤٥٠ / ١٤ .

(٣) المغني، الشرح الكبير مع الإنصاف ٢٣ / ٢٥٣، والمبدع ٣٨ / ٨ .

(٤) بدائع الصنائع ٢٣١ / ٣ .

(٥) المحرر ٩٨ / ٢، والفروع ٤٨٩ / ٥، والمبدع ٣٧ / ٨ .

المدينة، فرأوا أن عليها الكفارة»^(١).

وروى أبو إسحاق الشيباني^(٢)، قال : كنت جالساً في المسجد . . . فجاء رجل حتى جلس إلينا فقال : أنا مولى لعائشة بنت طلحة أعتقتني عن ظهارها، خطبها مصعب بن الزبير، فقالت : هو عليّ كظهر أبي إن تزوجته، ثم رغبت فيه بعد فاستفتت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يومئذ كثير، فأمروها أن تعتق رقبة وتزوجه فتزوجته واعتقتني»^(٣).

ونوقش هذا الاستدلال من وجهين :

الوجه الأول : قال ابن قدامة : « وما روي عن عائشة بنت طلحة في عتق الرقبة، فيجوز أن يكون إعتاقها تكفيراً ليمينها، فإن عتق الرقبة أحد خصال كفارة اليمين، ويتعين حمله على هذا؛

(١) أخرجه ابن حزم في المحلى ٥٤/١٠ من طريق أحمد بن حنبل نا هشيم، نا مغيرة، عن إبراهيم النخعي أن عائشة بنت طلحة فذكره، وأخرجه سعيد بن منصور (١٨٤٨) عن هشيم به ونحوه، وأخرجه عبدالرزاق ٤٤٤/٦، ومن طريق ابن حزم ٥٤/١٠، من طريق الثوري عن المغيرة عن إبراهيم أن عائشة . . . بنحوه، وهذا إسناد صحيح .

(٢) سليمان بن أبي سليمان، أبو إسحاق الشيباني، الكوفي، ثقة من الخامسة، مات في حدود الأربعين (التقريب ١/٣٢٥) .

(٣) عزاه ابن قدامة في المغني ١١٢/١١ للأثرم، وقد أخرجه سعيد بن منصور (١٨٥١) مختصراً من طريق هشيم، نا أبو إسحاق الشيباني عن الشعبي قال : « جلس إلينا رجل فانتسبناه، فقال : أنا الذي أعتقتني عائشة بنت طلحة فيما كان قولها لمصعب بن الزبير » .

بحث في صيغ الظهار ————— د. خالد بن علي المشيقح

لكون الموجود منها ليس بظهار، وكلام أحمد لا يقتضي وجوب كفارة الظهار، وإنما قال : الأحوط أن تُكْفَر، وكذا حكاها ابن المنذر .»

الوجه الثاني : أن ثبوته عن الصحابة فيه نظر فإن الراوي عنهم مبهم . وفي لفظ : « فاستفتى لها فقهاء كثير، فأمروها أن تكفّر، فأعتقت غلاماً لها، ثمن ألفين »^(١).

وفي لفظ : « فسئل عن ذلك أصحاب ابن مسعود، فقالوا : تُكْفَر »^(٢).

وفي لفظ : « فاستفت بالمدينة، فأفتيت أن تكفّر عن يمينها وتنكحه »^(٣).

القول الثالث : أنه لا يلزمها شيء . وبه قال الإمام مالك^(٤)، والشافعي^(٥)، وهو رواية عن الإمام أحمد^(٦).

وحجة هذا القول : أنه قول منكر وزور، وليس بظهار، فلم يوجب كفارة كالسب والشتم ليس فيه تحريم للحلال، فتجب فيه كفارة يمين .

(١) أخرجه عبد الرزاق ٤٤٤/٦ . والعبارة هكذا في الأصل .

(٢) أخرجه عبد الرزاق ٤٤٤/٦ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق ٤٤٤/٦ .

(٤) المدونة ٢/٢٩٨، والشرح الكبير وحاشيته ٤٣٩/٢ .

(٥) روضة الطالبين ٨/٢٦٥ .

(٦) المغني ١١/١١٢ .

الترجيح :

يترجح - والله أعلم - القول الأول ؛ لدلالة القرآن على ما ذهبوا إليه .

المطلب الثالث : تمكين الزوجة زوجها من الاستمتاع :

اختلف العلماء القائلون بوجوب كفارة الظهار في تمكين الزوجة من نفسها قبل تكفيرها على قولين :

القول الأول : أنه يجب عليها أن تمكّنه قبل أن تكفر . وهذا هو المذهب ^(١) .

وحجة هذا القول :

١ - أنه حق له عليها ، فلا يسقط بيمينها .

٢ - أنه ليس بظهار ، وإنما هو تحريم للحلال ، فلا يثبت تحريمها ، كما لو حرم طعامه ^(٢) .

القول الثاني : أنها لا تمكّنه . حكى عن أبي بكر من الحنابلة ^(٣) .

وحجته : قياس ظهار المرأة على ظهار الرجل ^(٤) .

قال ابن قدامة : « وليس بجيد ؛ لأنَّ الرجل ظهاره صحيح ،

(١) شرح الزركشي ٥/٥٠٨ ، والفروع ٥/٤٨٩ ، والمبدع ٨/٣٧ .

(٢) المغني ١١/١١٤ .

(٣) المغني ١١/١١٤ ، والمحرر ٢/٨٩ .

(٤) شرح الزركشي ٥/٥٠٩ .

بحث في صيغ الظهار ————— د. خالد بن علي المشيقح

وظهار المرأة غير صحيح، ولأن حل الوطاء حق للرجل، فملك رفعه، وهو حق عليها، فلا تملك إزالته «^(١)».

الترجيح :

الراجع ما ذهب إليه أصحاب القول الأول؛ لما تقدم أنه ليس ظهاراً لا حقيقة ولا حكماً .

المبحث الرابع : المظاهرة من النساء بكلمة واحدة، أو كلمات :

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : أن يظاهر من نسائه بكلمات .

المطلب الثاني : أن يظاهر من نسائه بكلمة واحدة .

المطلب الأول : أن يظاهر من نسائه بكلمات :

كأن يقول لكل امرأة من نسائه : أنت عليّ كظهر أمي .

ففي لزوم كفارة أو كفارات للعلماء في ذلك أقوال :

القول الأول : أن تلزمه كفارات . وهو قول جمهور أهل العلم^(٢) .

(١) المغني ١١٤/١١ .

وابن قدامة : أحمد بن محمد، أبو عبدالله، من كبار علماء الحنابلة، من

مصنفاته : « المغني » و « الكافي » و « الهادي » مات سنة (٦٢٠ هـ) .

(ذيل طبقات الحنابلة ١٣٣/٢ ، والنجوم الزاهرة ٢٥٦/٦) .

(٢) بدائع الصنائع ٢٣٤/٣ ، مختصر خليل مع شرحه للدردير ٤٤٥/٢ ، =

وحجة هذا القول ما يلي :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾^(١) ، فأوجب الله عز وجل الكفارة بالظهار والعود ، وقد تكرر ذلك ، فتكرر الكفارة .

٢ - أنها أيمان متكررة على أعيان متفرقة ، فكان لكل واحدة كفارة كما لو كفر ثم ظاهر .

٣ - ولأنها أيمان لا يحنث في إحداها في الحنث في الأخرى ، فلا تكفرها كفارة واحدة كالأصل .

٤ - أن الظهار معنى يوجب الكفارة فتتعدد بتعدد في المحال المختلفة كالقتل^(٢) .

القول الثاني : أنه تلزمه كفارة واحدة . وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣) .

وحجة هذا القول : أن كفارة الظهار حق لله تعالى ، فلم تتكرر بتكرر سببها كالحد^(٤) .

ونوقش من وجهين :

الأول : أنه اجتهد مخالف لظاهر القرآن .

= وروضة الطالبين ٢٧٥ / ٨ ، والإقناع مع شرحه ٣٧٥ / ٢ .

(١) سورة المجادلة ، الآية ٣ .

(٢) المغني ٧٩ / ١١ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المغني ٧٩ / ١١ ، وكشاف القناع ٣٧٥ / ٥ .

بحث في صيغ الظهار ————— د. خالد بن علي المشيقح

الثاني : أنه حصل التداخل في الحد - على القول به -
لإحاطة إحدى العقوبتين بالأخرى .

الترجيح :

يترجح - والله أعلم - ما ذهب إليه جمهور أهل العلم ؛ إذ
هو ظاهر القرآن الكريم .

المطلب الثاني : أن يظاهر من نسائه بكلمة واحدة :

إذا ظاهر الزوج من نسائه بكلمة واحدة بأن قال لنسائه :
أنتن علي كظهر أمي . فاختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الأول : أنه تلزمه كفارة واحدة . وهو مذهب
المالكية^(١)، والحنابلة^(٢)، وبه قال عطاء، وطاووس، وأبو ثور،
وإسحاق^(٣) .

وحجة هذا القول :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَا ﴾^(٤) .

ولم يقل فتحرير رقبات، فجعل كفارة المظاهر تحرير رقبة،

(١) الموطأ (٥٦٠)، والمدونة ٢/٢٩٩، والاستذكار ١٧/١١٧، والإشراف
١٤٩/٢ .

(٢) الكافي ٣/٣٥٥، ومعونة أولي النهى ٧/٧١٣، والإقناع مع شرحه
٣٧٥/٥ .

(٣) الاستذكار ١٧/١١٧، والمغني ١١/٧٨ .

(٤) سورة المجادلة، الآية ٣ .

ولم يخص واحدة من أربع .

٢ - أنه قول عمر وعلي رضي الله عنهما^(١) .

قال ابن قدامة : « ولا نعرف لهما في الصحابة مخالفاً فكان إجماعاً »^(٢) .

٣ - ولأن الظهار كلمة تجب بمخالفتها الكفارة، فإذا وجدت في جماعة أوجبت كفارة واحدة كاليمين بالله تعالى^(٣) .

القول الثاني : أنه إذا ظاهر من نسائه بكلمة واحدة، فعليه لكل واحدة كفارة . وهو مذهب الحنفية^(٤)، ورواية عن الإمام أحمد^(٥)، وبه قال الأوزاعي، والثوري^(٦) .

وحجة هذا القول :

١ - ما روي عن علي رضي الله عنه قال : « إذا ظاهر مراراً

(١) أما أثر عمر رضي الله عنه فأخرجه عبدالرزاق ٤٣٨/٦ عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب، وأخرجه سعيد بن منصور (١٨٢٥) عن هشيم عن حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب، وأخرجه البيهقي ٣٨٤/٧ من طريق مطر الوراق وعلي بن الحكم عن عمرو بن سعيد، وأخرجه أيضاً ٣٨٣/٧ من طريق مجاهد عن ابن عباس عن عمر . وأما أثر علي فعزاه في المغني ٦٥/١١ للأثرم .

(٢) المغني ٦٥/١١ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) بدائع الصنائع ٢٣٤/٣ .

(٥) المغني ٦٥/١١ .

(٦) الاستذكار ١١٨/١٧ .

بحث في صيغ الظهار ————— د. خالد بن علي المشيقح

في مجلس واحد فكفارة واحدة، وإن ظاهر في مقاعد شتى فكفارات، والأيمان كذلك»^(١).

ونوقش : بضعفه مع مخالفته ما ورد عن عمر رضي الله عنه .

٢ - أن الظهار وإن كان بكلمة واحدة فإنها تتناول كل واحدة منهن على حيالها، فصار مظاهراً من كل واحدة منهن، والظهار تحريم لا يرتفع إلا بالكفارة، فإذا تعدد التحريم تعدد الكفارة^(٢).

ونوقش هذا الدليل : بأن محصله استدلال بمحل النزاع، ولا يسلم أن الظهار بكلمة واحدة يتناول كل امرأة على حيالها، بل يتناول الجميع دفعة واحدة، فهو ظهار واحد، فلا تلزم فيه أكثر من كفارة .

٣ - ولأنه وجد الظهار والعود في حق كل امرأة منهن، فوجب عليه لكل واحدة كفارة، كما لو أفرداها^(٣).

ونوقش هذا القياس : بوجود الفارق، فإنه إذا أفرد كل واحدة بكلمة فقد تعدد الظهار، بخلاف ما إذا ظاهر منهن بكلمة واحدة، فلم يتعدد الظهار .

(١) أخرجه عبد الرزاق ٤٣٧/٦، وفيه عثمان بن مطر ضعيف كما في التقريب ١٤/٢، وأخرجه أيضاً من طريق معمر عن قتادة، وهو منقطع .

(٢) الشرح الكبير مع الإنصاف ٢٨٠/٢٣ .

(٣) الشرح الكبير مع الإنصاف ٢٨٠/٢٣ .

الراجع :

يترجح - والله أعلم - ما ذهب إليه جمهور أهل العلم، لقوة ما استدلوا به، ومناقشة الرأي الثاني .

المبحث الخامس : تكرار الظهار :

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : أن يكون قبل التكفير :

مثل : أن يظاهر من امرأته، ثم يكرهه قبل أن يُكْفَر،
فاختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أنه تلزمه كفارة واحدة . وهو قول جمهور أهل العلم^(١).

وحجة هذا القول :

١ - أنه قول لم يؤثر تحريماً في الزوجة، فلم تجب به كفارة أخرى كاليمين بالله تعالى .

٢ - أنه لفظ يتعلق به كفارة، فإذا تكرر كفاه كفارة واحدة كاليمين بالله تعالى^(٢).

القول الثاني : أنه تلزمه كفارات، إلا أن يكون في مجلس واحد، وأراد التكرار، فعليه كفارة واحدة .

(١) الموطأ (٥٦٠)، والمدونة ٣٠٠/٢، والاستذكار ١١٨/١٧، ومختصر الخرقى مع المغني ١١٤/١١، والشرح الكبير مع الإنصاف ٢٧٧/٢٣ .

(٢) المغني ١١٥/١١ .

وهذا مذهب الحنفية^(١)، وعند المالكية : إن نوى كفارات
لزمته، وإلا كفارة واحدة^(٢).

وحجته :

١ - أن الظهار لما كان سبباً لتحريم ترفعه الكفارة وجب أن
تجب بكل ظهار كفارة .

لكن إن أراد التكرار في مجلس واحد فعليه كفارة واحدة؛
لاحتمال اللفظ لما أراد من التكرار^(٣).

ونوقش : بعدم التسليم؛ إذ الكفارة وجبت بالسبب الأول،
فلم تجب بالسبب الثاني، كاليمين بالله عز وجل.

وأجيب : أنه يصح الظهار الثاني والثالث، ولا منافاة في
اجتماع أسباب الحرمة كالخمر حرام على الصائم لعينها،
ولصومه، وليمينه .

وأما اليمين بالله عز وجل، فالكفارة لهتك حرمة الاسم
العظيم، ولم يتعدد ذكره^(٤).

(١) أحكام القرآن للجصاص ٤٢٤/٣، وفتح القدير ٢٥٧/٤، والدر المختار
وحاشيته ٤٧١/٣ .

(٢) الموطأ (٥٦٠)، والمدونة ٣٠٠/٢، والشرح الكبير وحاشيته ٤٤٥/٢،
وفي الإشراف ٤٩/٢ : « إن نوى استئناف ظهار كان عليه لكل كلمة
كفارة، وإن لم ينو استئنافاً فكفارة واحدة ».

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٤٢٤/٣، وبدائع الصنائع ٢٣٥/٣ .

(٤) بدائع الصنائع ٢٣٥/٣، فتح القدير ٢٥٧/٤ .

ورد : أنه لا يلزم من اجتماع الأسباب تعدد المسبب ، فلا تتعدد الطهارة بتعدد أسباب الحدث .

٢ - أنه قول يوجب تحريم الزوجة ، فإذا نوى الاستئناف تعلق بكل مرة حكم كالطلاق^(١) .

ونوقش : بأن ما زاد على الطلاق الثلاث لا يثبت له حكم بالإجماع ، وبهذا ينتقض ما علل به ، وأما الطلقة الثالثة فيثبت بها تحريم زائد ، وهو التحريم قبل زوج وإصابة بخلاف الظهار الثاني ، فإنه لا يثبت به تحريم ، فنظير الظهار الطلقة الثالثة ، لا يثبت بما زاد عليها تحريم ، ولا يثبت له حكم .

الترجيح :

الراجح - والله أعلم - ما ذهب إليه جمهور أهل العلم ؛ لأن الأصل براءة الذمة من الكفارة الثانية .

المطلب الثاني : أن يكون بعد التكفير :

إن كفر عن الأول ، ثم ظاهر لزمه للثاني كفارة بلا خلاف ؛ لأن الظهار الثاني مثل الأول ، فإنه حرم الزوجة المحللة فأوجب الكفارة كالأول ، بخلاف ما قبل التكفير^(٢) .

(١) المغني ١١/١١٥ ، والشرح الكبير مع الإنصاف ٢٣/٢٧٨ .

(٢) المغني ١١/١١٥ ، والشرح الكبير مع الإنصاف ٢٣/٢٧٨ .

الخاتمة :

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأشكره سبحانه على ما منَّ به من التوفيق .

ومن خلال معاشتي لبحث الظهر خرجت بهذه الثمار :

الأولى : عناية الشارع بأحكام الظهر حيث جاءت أحكامه صريحة في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

الثانية : أن تعريف الظهر في الشرع : « أن يشبه زوجته بمن تحرم عليه على تأييد ».

الثالثة : أن حكمه التكليفي التحريم، وحكمه الوضعي الصحة إذا توافرت شروطه .

الرابعة : أن تشبيه الزوجة بظهر من تحرم عليه على التأييد ظهر سواء كان من أقاربه أم لا، دون من يحرم عليه على التأقيت، ودون تشبيه الزوجة بظهر ذكر، أو بهيمة .

الخامسة : أن تشبيه عضو من أعضاء الزوجة، أو تشبيه الزوجة بعضو غير الظهر لا يكون ظهاراً، وقد يستثنى ما إذا أفاد العضو الجماع كالفرج .

السادسة : أن قول الزوج لزوجته : أنت علي كأمي، أو مثل أمي لا يكون ظهاراً إلا مع النية .

السابعة : أن تشبيه الزوجة زوجها بظهر أبيها لا يكون ظهاراً، وعليها كفارة يمين .

الثامنة : إذا ظاهر من نسائه بكلمات فعلية كفارات ، وبكلمة واحدة عليه كفارة واحدة .

التاسعة : إذا كرر الظهار قبل التكفير ، فتلزمه كفارة واحدة ، وإن كان بعد التكفير فواحدة أخرى .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه .

حديث شريف

« عن أبي هريرة [رضي الله عنه]
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله
تعالى يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم
إلا نزلت عليهم السكينة وغشيتهم
الرحمة وحففتهم الملائكة وذكرهم الله
فيمن عنده » .

رواه أبو داود في
الصلاة برقم (١٤٥٥)